

معالی الشیخ سعد بن ناصر الشتری تخریج الفروع علی الأصول للزنجناني 1 مقدمة الشیخ سعد

سعد الشتری

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل الانبياء والرسلين. اما بعد فاسأل الله جل وعلا ان يوفقنا واياكم لخيري الدنيا والآخرة. وان يجعلنا واياكم من الهداة المهتدین. واسأله سبحانه ان يرزقنا علمًا نافعاً وعملًا صالحًا ونیة خالصة. وفهمـا - 00:00:00 دقیقاً وحفظاً عمیقاً. وبعد نبتدأ في هذا اليوم دروساً انا في كتابی تخریج الفروع علی الأصول للعلامة الزنجناني ابی المناقب شهاب الدین محمود ابن احمد المتوفی سنة ست مئة وستة وخمسین شهیداً باذن الله عز وجل في يوم دخول التتار - 00:00:30

ببغداد. وقد ذکر ان للمؤلف مؤلفاً في اختصار الصحاح. وفي واخر في تفسیر القرآن وكتابه الذي بین يدينا دلیل على براعة في الفقه وفي الأصول على وعلى معرفة للخلاف الفقهي وربط الخلاف عند العلامة - 00:01:10

وكتابه هذا في فن عظیم هو فن تخریج الفروع علی الأصول طول والمراد التخریج ربط مسألة اخری ربط مسألة باخری والتخریج رتبة من المراتب مراتب المجتهدین. وذلك ان اهل الاجتهاد على - 00:01:59

خمس مراتب المرتبة الاولى للاجتهاد المطلق وهم الذين يستقلون في اجتهاـدـاـتـهـمـ اـصـوـلـیـةـ وـفـرـوـعـیـةـ. ولا يتقيـدونـ بمـذـہـبـ فـیـهـماـ.

والرتبة هي خطبة الاجتهاد المنتسب. ويسمون اصحاب الوجوه وذلك انـهـمـ يـحـدـثـونـ اـقـوـالـاـ مـبـنـیـةـ عـلـیـ اـصـوـلـ وـمـذـہـبـ لـكـنـ هـذـهـ

الاقوال - 00:02:39

فقـهـیـةـ خـارـجـةـ عـنـ الرـوـایـاتـ الـوارـدـةـ عـنـ الـامـامـ. هـذـاـ مـاـ يـعـرـفـ بـالـوـجـهـ. وـالـرـكـبـةـ ثـالـثـةـ اـصـحـاـبـ التـرـجـیـحـ وـهـمـ الـذـینـ يـرـجـحـوـنـ بـنـاءـ عـلـیـ

قواعد المذهب بين الروایات الواردة عن الایمان و الرتبة الرابعة رتبة التخریج. هذه تشتمل على - 00:03:19

جزئيتین الاولی ادخال الفروع الفقهیة الجديدة في قواعد المذهب وتخریجها عليها والثانی قیاس المسائل الجديدة على ما ورد عن الامام من فروع فقهیة. وآآل الرتبة الاخیرة هي رتبة بالحفظ وهم الذين يقومون بحفظ فروع المذهب ومعرفة مواطن بحث المسائل فيه - 00:04:03

القسم الرابع هو الذي يعني بهذا القسم ولذلك فان التخریج في فان مفهوم التخریج للعلماء فيه منهجان المنهج الاول ربط المسألة.

الفقـهـیـةـ بـالـمـسـائـلـ الـاـصـوـلـیـةـ مـنـهـجـ الثـانـیـ رـبـطـ الـخـالـفـ. الـفـقـهـیـ بـالـخـالـفـ الـاـصـوـلـیـ - 00:04:51

وعن المنهج الاول لا يشترط ان يكون هناك خلاف المسألة ولا يشترط ان يكون هناك منشأ للخلاف المنهج الثاني لأن هذا العلم يعني بيان او خلاف الفقـهـیـةـ المـنـشـأـ الـاـصـوـلـیـ بـيـانـ الـمـنـشـأـ الـاـصـوـلـیـ لـلـخـالـفـ الـفـقـهـیـ. وـتـخـرـیـجـ فـرـوـعـ - 00:05:40

والتخریج علم التخریج اربعة انواع. النوع الاول تخریج الأصول على الأصول. بـاـنـ يـكـوـنـ هـنـاكـ مـسـائـلـ اـصـوـلـیـةـ مـخـتـلـفـ فـیـهـ تـرـبـ عـلـیـ

الخلاف فيـهـ خـالـفـ فـیـ قـاـعـدـةـ اـصـوـلـیـةـ اـخـرـیـ وـمـنـ اـمـثـلـةـ ذـلـكـ مـسـائـلـ اـشـتـرـاطـ الـقـدـرـةـ - 00:06:27

على اشتراط القدرة للتکلیف يبنـیـ عـلـیـهاـ مـسـائـلـ جـواـزـ تـأـخـیرـ الـبـیـانـ عـنـ وقتـ الـحـاجـةـ جـواـزـ تـأـخـیرـ الـبـیـانـ عـنـ وقتـ الـحـاجـةـ فـانـ منـ قالـ

بانـهـ يـجـوـزـ التـکـلـیـفـ بـمـاـ لـاـ يـطـاـقـ قدـ يـجـوـزـ - 00:07:09

تأخیر الـبـیـانـ عنـ وقتـ الـحـاجـةـ. وكـذـلـكـ منـ المسـاءـ مـسـائـلـ تصـوـيـبـ المـجـتـهـدـینـ قدـ يـرـتـبـ عـلـیـهاـ حـکـمـ مـسـائـلـ الـاـخـتـیـارـ بـینـ اـقـوـالـ الـفـقـهـاءـ

المـخـتـلـفـینـ فـانـنـاـ مـتـىـ قـلـنـاـ بـاـنـ جـمـیـعـ الـاقـوـالـ صـائـبـ؟ـ جـازـ جـازـ لـدـیـ الـاـخـذـ بـایـ وـاـحـدـ مـنـهـاـ - 00:07:48

لـانـ الجـمـیـعـ صـوـابـ. فـاـذاـ قـلـنـاـ لـاـنـ المـصـیـبـةـ وـاـحـدـ وـمـاـ عـدـاـ مـخـطـیـ لـزـمـنـاـ التـرـجـیـحـ مـنـ اـقـوـالـ فـالـمـجـتـهـدـ يـرـجـحـ بـحـسـبـ الـاـدـلـةـ وـالـعـامـیـ

يرجح بحسب صفات قائلية القوالي النوع الثاني تخریج الاصول على الفروع - 00:08:30

فإن هناك مسائل اصولية استنبط العلماء اقوال دائمة التي فيها من فروعهم الفقهية وإن كان هذا مشهوراً عن الحنفية بين المدارس في التأليف الاصولي مدرستان. الحنفية يأخذون القواعد الاصولية هي من فروع أئمتهم. ويزعمون أن أئمتهم قد راعوها عند اجتهادهم الفقهي - 00:09:17

واشتهر عن بقية المذاهب انهم يأخذون القواعد الاصولية من ادلتها لا من الفروع الفقهية. ولكن عند النظر في بقية المذاهب نجد انهم يستنبطون اقوالا اصولية لائتمتهم من اختياراتهم الفقهية. فلو طالع الانسان مثلا - 00:10:05

كتاب العدة. للقاضي أبي يعلى الحنبلي. لوجد انه يأخذ من روایات الامام احمد الفقيه الاستنباط بان الامام يقول في اقوال معينة في القواعد الاصولية. ومنزلة ذلك مسألة جواز او مسألة التكليف - 00:10:40

بعد النسخ فهل يلزم النسخ بمجرد نزوله او لا يلزم الا بعد العلم به للعلماء قولان في ذلك. فقد قدر عدد من العلماء المؤلفين في الاصول اقوالا لائتمتهم في هذه القاعدة بناء على قولهم - 00:11:23

في مسألة الوكيل هل ينزعل بمجرد العزل او لا ينزعل الا بعد علمه فاخذوا قولًا اصولياً بآرائهم استنباطاً من الفرع الفقيهي وآآلا زال العلماء من كافة المذاهب يبررون اقوالا لائتمتهم بناء على ما ورد - 00:11:53

عنهم من اقوال في الفروع الفقهية فمثلاً اخذ من قول الامام الشافعي بلزم التتابع في كفاره اليمين انه يقول بحجية القراءة الشاذة و القصة الثالث من اقسام التخریج تخریج الفروع على الفروع - 00:12:30

وهذا له فرعان الفرع الاول وال في مسائل القياس. التي يقصد بها تقرير حكم المسائل الفقهية بناء على الاستدلال بالقياس ومن امثالته مثلاً قياس التيمم على الوضوء في مشروعية البسمة قبله. وكذلك الغسل - 00:13:28

القسم الثاني منه في معرفة مذاهب دائمة. بحيث نقرر مذهبنا للامام في مسألة قياساً على قوله في مسألة تماثلها هو طريق من طرق اثبات مذاهب دائمة في المسائل والنوع الرابع تخریج الفروع - 00:14:26

على الاصول تخریج الفروع على الاصول. والمراد به امران الاول معرفة الحكم الشرعي في المسائل الفقهية بناء على القاعدة لها الاصولية المطبقة على الدليل الشرعي والثاني التعريف بمنشأ التعريف بالمنشأ الاصولي - 00:15:07

للخلاف الفقيهي وهذا النوع الرابع هو الذي نعني به في دراسة هذا الكتاب. وقد سبق مؤلف هذه المسائل او هذه الطريقة عدد من العلماء ومحاولة المؤلف محاولة تابعة لطريقة من قبله - 00:15:55

وقد تبعه عدد من العلماء بعده ايضاً وان كان المؤلف من اوائل من كتب في هذه الطريقة ومن الكتب التي تسير على هذا المنهج كتاب مفتاح الوصول لبناء الفروع على الاصول - 00:16:47

ابن التلمساني وقد سبقه ايضاً ابو زيت الدبوسي في كتابه تأسيس النظر فانه بين منشأ الخلاف الفقيهي بين الامام ابي حنيفة ومالك الشافعي وابن ابي ليلى وصاحبيه بناء على التعقید الاصولي - 00:17:20

ومن الكتب التي الفت في هذا ايضاً كتاب القواعد والقواعد الاصولية لابن اللحام وهي كتب يستفيد منها الدارس فهم الفقه وفهم الاصول. ينطلق من دراستها الى القدرة على بالقواعد الاصولية الفروع الفقهية. وبالتالي هذا العلم له - 00:18:01

وإيد كثيرة منها اولاً فهم القواعد الاصولية ثانياً تكوين ملحة لربط الفقه بالاصول ثالثاً القدرة على الحكم على النوازل الجديدة بناء على القواعد الاصولية ويلاحظ على المؤلفات التي وجدت هذا العلم عدد من الملاحظات اولها - 00:18:48

ان المسألة الفقهية لا تتحصر في دليل واحد وقد يوجد فيها عدد من الادلة. فربط المسألة او الخلاف الفقيهي. بقاعدة واحدة وده يلزم عليه قطع المسألة الفقهية عن ادلتها الاخرى - 00:19:40

فمثلاً قد يعيد بعضهم اه مسألة مشروعية القرعة الى شرع من قبلنا اخذا من قوله تعالى وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم ومن قول فسائهم فكان من المدحدين وينسى الادلة الاخرى ومنها كون النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفراً اقرع - 00:20:10

ما بين نسائه وحديثنا ان سعداً اعتق ستة لم يكن له ميراث سواهم فاقرع بينهم فاعتق اثنين وابقى الاربعة ونحو ذلك من النصوص

والاشكالية الثانية ان الانسان قد يقول بقوله - 00:20:49

في القاعدة الاصولية لكنه لا يرتب عليها المسألة الخلافية لوجود مانع او لعدم وجود شرط وبالتالي يكون في التخريج اشكال منزلة ذلك مثلا في مسألة حكم الاشهاد في البيت قد يلحقها بعضهم بقاعدته هل الامر للوجوب؟ لقوله تعالى وشاهدوا اذا تباعتم -

00:21:28

ولكن الحقيقة ان الخلاف في المسألة الفقهية في حكم الاشهاد مبني على هل وجد صارف يصرف هذا الامر عن اصله وهو الوجوب او لم يوجد و من الاشكالات ان بعض العلماء يحصل تطبيقات الفروع على الاصول - 00:22:11

في ابواب محددة كما فعل الاسناوي في كتابه التمهيد تخريج الفروع على الاصول. فان غالب مسائله الفرعية هي من باب الطلاق واشكال اخر هو ان كثيرا من العلماء يأتون بمسائل فقهية يربطونها - 00:22:54

في القاعدة الاصولية على جهة التنظير لا على جهة التطبيق. وفيه ايضا جزئية متعلقة بهذا وهي ان بعضهم يطبق القاعدة الاصولية على كلام غير الشرع. والاصل في تطبيق القواعد الاصولية - 00:23:34

ان يكون على النصوص الشرعية. ولذلك تجد عند في التمهيد مثلا ان القواعد الاصولية تطبق على ما يناظرها. من كلام المكلفين بمسائل الطلاق ونحوه وهناك اختلاف في طريقة ترتيب كتب - 00:24:04

واشهر المدارس ثلاث المدرسة الاولى ترتب على حسب الابواب الفقهية كما فعل المؤلف للزنجاني وهذا فيه اشكال من جهة انه قد يحتاج الى تكرير ذكر القاعدة في مقابل مختلفة. لأن القاعدة الاصولية لها فروع متعددة من ابواب مختلفة - 00:24:45

قواعد الامر يفيد الوجوب هذا يشمل ابواب متعددة. يشمل سلسلة كثيرة من ابواب متعددة في الفقه والمنهج الثاني ترتيب هذا العلم على الترتيب الاصولي في كتب الاصول كما فعل صاحب مفتاح الوصول وكما فعل ابن اللحام - 00:25:25

وهذه الطريقة افضل. المنهج الثالث سياق مسائل هذا العلم بدون ترتيب معين ومن انزلة من سار على هذه الطريقة القرافي في كتاب بالفروع. فان اتي بالفرق بين قواعد اصولية مختلفة وفرع عليها فروعا فقهية - 00:26:10

لكن الكتاب ليس على الترتيب الفقهي ولا الترتيب الاصولي اما من جهة هذا الكتاب الذي جاهدين كتاب تخريج الفروع على الاصول فقد رتب كتابه حسب الابواب الفقهية قد يكرر القاعدة يكرر القاعدة مرات متعددة - 00:26:50

من ما يتعلق بهذا الكتاب انه اقتصر على على الخلاف بين الشافعية والحنفية ولم يذكر اراء غيرهم من الاصوليين والفقهاء نسيت ان اذكر ان من فوائد هذا العلم عذر الائمة الاولى وبيان - 00:27:34

اجتهاداتهم ليست من الامور الاعتباطية. انما هي مبنية على اصول صحيحة. لا على هوى او عبث كذلك تكوين الملكة الفقهية التي يحكم بها على المسائل ايه ده كذلك من منهج هذا الكتاب - 00:28:15

انه يبتدأ بالمسألة الاصولية الخلاف بين الائمة في القاعدة الاصولية ثم بعد ذلك يوجد عددا من المسائل الفقهية المرتبة عليها وقد يقتصر على ايراد فرع فقهي واحد وقد يورد عددا من - 00:28:50

الفروع الفقهية الواردة بين المسائل او خلافية فهذا الكتاب جمع بين الاصول والفقه وبيان الارتباط بين هذين العلمين وقد يذكر بعض الاستدلالات التي يريدها الائمة في القواعد الاصولية كما تقدم للمؤلف اقتصر على مذهبى - 00:29:27

الاحناف والشافعية كذلك من منهج هذا الكتاب ايراد بعظ القواعد الفقهية. وربط الخلاف الفقهي بخلاف القاعدة وده ولذلك وجدنا في كتاب قواعد فقهية ومن امثلة ذلك ارادة لمسألة شهادة النساء هل هي ضرورة؟ او اصل؟ كذلك - 00:30:20

قد يبين المنشأ الفقهي للخلاف. وهذا نحن في اشد الحاجة هي اليه. ولو وجدت مؤلفات في تكونت باذن الله ملوكات فقهية قل بذلك نماذج مثلا هل الخلع طلاق او فسخ؟ وهل النفقة على الحامل نفقة قليل؟ او نفقة - 00:31:17

امرأة زوجة؟ وهل الاقالة بيع او فسق. وهل التهنة عبادة او عادة والاختلاف في بعض ما يحتاج اليه المريض هل هو طعام يجوز عند الضرورة او دواء فلا يجوز هكذا هل - 00:31:56

الزكاة او الخطاب بالزكاة خطاب تكليفي او خطاب وضعى ولذلك فهذا الكتاب من اهم الكتب التي الفت في هذا الباب في ظل

الجديدة التي الفت في هذا الباب كتاب الوصول الى قواعد الاصول - 00:32:49

بتمرثاشي الحنفي وهو من الكتب الجيدة وقد رتبه على حسب الابواب الاصولية وقد اشار المؤلف الى شيء من منهجه بهذا الكتاب.
وقال رحمة الله تعالى الواجب على كل خائن في علم من العلوم ان يحيط علمه ان يحيط علمًا كلًا بموضوع ذلك العلم - 00:33:58
موضوع العلم هو ما يبحس في العلم عن عوارضه وعلم الفقه موضوعه افعال العباد. وهو يبحث عوارضها الشرعية وقد كرر المؤلف
بان الاحكام هي تهذيبات دينية وسياسات شرعية تحقق مصالح العباد. وهذا يسير - 00:34:35

وفيه او لم يسير فيه على طرائق الاشاعرة مخالفٍ منهج الاشاعرة الذين يرون ان الاحكام الشرعية انما هي تكليف وابتلاء مجرد.
وذكر انها تكون بما يتعلق بمصالح العباد في المعاد كالعبادات او بمصالح العباد في المعاشات - 00:35:21
وقد ذكر ان المقصود الاقصى بارسال الرسل الا لتعريف العباد احكام هذه الافعال قبل هذا بتعريفهم احكام افعالهم بالله عز وجل
توحيدا له ثم قال تعالى ولقد بعثنا في كل امة رسولا ان اعبدوا - 00:35:50

الله واجتنبوا الطاغوت وبين المؤلف ان الفروع لا بد ان تكون مبنية على اصول. وهذه الاصول على نوعين نصوص والثاني قواعد
لاستنباط الاحكام من النصوص بالتالي فمن لا يفهم كيفية الاستنباط هذا ليس بفقيره - 00:36:26
ولا يمكنه ان يفرغ على المسائل ولا ان يقيس عليها وقد بين المؤلف ان المتقدمين افزوا مسائل الاصول بمؤلفات وحدها وافردوها
مؤلفات او مسائل ومؤلفات وحدتها. من غير تنبئه على كيفية استناد الفروع - 00:37:00

الى اصولها بل كان بعض المتقدمين يعيّب على الدمج بين هذين العلمين ويرى انه من خلط العلوم كما اشار اليه الغزالى في مقدمة
كتابه المنقول وقد بين المؤلف منهجه فقال اولا بدأت بالمسألة الاصولية - 00:37:30
التي يرد اليها فهو في كل قاعدة. وثانياً ضمنتها ضمنت المسألة ذكر الحجة الاصولية من الجانبيين. ثم ثالثا ردت الفروع الناشئة من
القاعدة اليها ثم بين مزايا هذا الكتاب انه مع صغر حجمه يحتوي قواعد الاصول - 00:38:00

وكيفية ارجاع الفروع اليها. وقد اختصر المؤلف على مسائل الخلاف الفقهي المبني على الخلاف الاصولي وهو جزء من اجزاء هذا
العلم على ما تقدم. لأن من اجزاءه بناء الحكم ولو لبناء الحكم في المسائل ولم يوجد اختلاف. وقد بين - 00:38:30
المؤلف انه لم يستوعب المسائل وانما اورد نماذج ليحتذى غيرها بها واسم هذا الكتاب تخریج الفروع على الاصول وبين انه ان
الداعي الى تأديبه اهداء الكتاب الى ان يظفر المنصوب - 00:39:06

او وزير المصغر المنصور وهو ابو الحسن محمد ابن عبد الكريم فهذه جملة مما يتعلق بمقدمات هذا الكتاب ولعلنا ان شاء
الله تعالى ان نذكر مسائل هذا الكتاب فيما يأتي - 00:39:43
واسأله جل وعلا ان يفهمنا مسائل هذا الكتاب وان يعرفنا بالمقاصد والمرام العظيمة التي بنيت الاحكام الشرعية عليها. هذا والله اعلم
صلى الله على نبينا محمد وعلى الله واصحابه واتباعه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين. بارك الله فيكم - 00:40:16 - 00:40:46